عن جريمة تحويل أراضي مصر الزراعية إلى عمرانية

الثلاثاء 19 أغسطس 2025 01:00 م

كتب: عبد التواب بركات

عبد التواب بركات

أكاديمي وكاتب مصري - دكتوراه في العلوم الزراعية

الأرض الزراعيـة في مصـر ثروة قوميـة لا تقدر بثمن، ولا يمكن تعويضـها، سواء الأراضـي القديمة بالدلتا، التي تكونت عبر ملايين السـنين من الطمي والغرين (الطين الخشن) الذي كان يحمله النيل من هضـبة الحبشة قاطعًا آلاف الكيلومترات في الصـحراء لتترسب وتستقر في الدلتا شمالي مصـر، وكلفت الدولة جهودًا وأموالًا لشق قنوات الري والصرف فيها وصيانتها وعلاجها من التملح. وكذلك الأرض المستصلحة بعد بناء السد العالي في الصـحراء، التي كلفت الدولة مليارات الجنيهات في سبيل تسويتها ومدها بقنوات الري والصرف، وترفيقها بالطرق والكهرباء ومحطات رفع المياه.

وتكبـد الفلاـحون الجهـد والعرق والمـال في سبيـل تملكها وإجارتها واستزراعها وتعميرها وزيادة خصوبتها وسـداد قيمـة المرافق الملحقـة بها للدولة. ويؤوي ريف مصر الزراعي نحو 58% من السكان، ويعمل فيه 28% من القوى العاملة في الوجه البحري، وأكثر من 55% في الصعيد، يرفدون الاقتصاد المصـري بـ12% من الناتج القومي. ولأهميتها نص دسـتور سـنة 2012 لأول مرة على التزام الدولـة حمايـة الرقعة الزراعية وزيادتها. ورفع الرئيس عبد الفتاح السيسـي شعار حماية الأراضي الزراعية من البناء عليها، ودأب على اتهام المصريين بالجهل بقيمتها. وقال: "خلونـا نحافـظ على المتاح من أرضـنا ومسـتقبل الأجيال". ونص دسـتور 2014 على "تجريم" الاعتـداء على الأـرض الزراعيـة. وعـدل قانون الزراعـة ليشدد عقوبة البناء على الأرض الزراعية واعتبارها من الجرائم المخلة بالشـرف والأمانة، التي تسـتوجب العزل من الوظيفة العامة وحرمان الحقوق السياسية والحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن 500 ألف جنيه ولا تزيد على عشرة ملايين جنيه.

واعتبر السيسـي البناء على الأرض الزراعيـة سـلوك هـدم للدولـة وخطرًا يشـبه أزمـة سـد النهضة، وأنه خراب لمصـر، وأقسم بقوله: "والله العظيم ده خراب يـا جماعـة.. بشوف بلـدنا بتتـدمر وبتتقطع 100 حتـة كل يوم.. بقينا أعـدى أعاديها". وفي شـهر أغسـطس 2020، صرح بأن التعدي على الأرض الزراعية والبناء عليها تحديات خطيرة أمام الدولة، وإنه سـيطلب من الجيش التعامل مع الأزمة "إذا اقتضى الأمر". وتوسع في هدم المباني بحجة إقامتها على أراض زراعية، وهدد بنشـر قوات الجيش ومعدات هندسية في القرى كافة لهدم المباني المخالفة من دون تراجع، واسـتحث وزير الـدفاع وقتها، محمـد زكي، ووزير الداخلية، والمحافظين ومديري الأمن وكل المسؤولين الذين قالوا "آه"، وفق تعبيره، للإسراع في تنفيذ عمليات الهدم، خلال افتتاحه بعض المشاريع في محافظة الإسكندرية (شمال) يوم 29 أغسطس 2020.

تحويل الأراضي الزراعية إلى عقارية

ورغم إظهار السيسـي في الإعلام حرصه على حماية الأراضـي الزراعية من البناء عليها، فإنه يشن هجمة شـرسة على تلك الأراضـي ويحولها بقرارات رئاسـية إلى مجتمعات عمرانية. فعلى سبيل المثال، خصص 77 ألف فدان من الأراضـي الزراعية حول مدينة السادات لإنشاء مدينة سفنكس الجديدة بالقرار الرئاسـي رقم 566 لسنة 2020. وصـرح رئيس المدينة، نور إسـماعيل، بأن هذه المساحة كانت في الأساس أراضي زراعية تتبع للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

وحوّل السيسي أكثر من 70 ألف فدان من الأرض الزراعية المخصصة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في منطقة الحزام الأخضـر بمحافظة الجيزة، إلى القوات المسـلحة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لاسـتخدامها في الاسـتثمار العقاري وبناء مساكن عليها. وأعطى صـلاحيات لرئيس الوزراء، مصـطفى مـدبولي بإصـدار قرارات مشابهـة. وقـال الأـخير إن حجم الأراضـي التي وقع على نزع ملكيتها بنفسـه وتحويلهـا من النشـاط الزراعي إلى العمراني بلـغ 62 ألف فـدان، وذلك في أثناء افتتاح السيسـي الجامعـة المصـرية اليابانيـة للعلوم والتكنولوجيا بمدينة برج العرب.

ولم يخف السيسـي رغبته في تحويل الأراضـي الزراعية إلى عمرانية، بشـرط أن تقوم القوات المسـلحة بالبناء، ثم تبيع تلك المساكن بأسعار خيالية. وفي أحد لقاءاته وهو يتوعد من يبني على الأرض الزراعية قال: "لو عاوز تبني خليني أنظملك وأبنيلك أنا.. حتى لو على أرض زراعية!". وقـال: "(أنا) أقبل البناء حتى على أرض زراعيـة، لكن يجب أن يكون هـذا البناء مخططًا.. أنا بقبل إني أبني.. وحتى على أرض زراعيـة؟!.. أيوة طبعًا! لكن أنا أخططلك الأرض.. وأبنيلك.. حتى لو كانت على أرض زراعية."

وبذلك يكون تعهده بوقف البناء على الأرض الزراعية، في نهاية شـهر سبتمبر 2021، وقطع الدعم عن المعتدي على الأراضي الزراعية بقوله: "سـيتم وقف كل الدعم من خبز وتموين لأي مخالف حتى انتهاء المخالفة وإزالة المباني، وكل شـيء غلط هيتشال فيكي يا مصـر طالما كنت في مكـاني" وفق تعبيره. ولولاـ ثورة الفلاـحين على هـذه السـياسة، التي أطلق عليهـا الإعلاـم "ثورة الجلاـليب"، لمـا توقف عن هـدم البيوت المخالفـة، ليس حرصًا على الأرض الزراعيـة، ولكن من أجل إجبار المواطن على شـراء الوحدات السـكنية التي تبنيها الهيئة الهندسـية التابعة للقوات المسلحة.

المؤتمَن غير أمين

وأخيرًا، أصـدرت هيئـة المجتمعـات العمرانيـة التابعـة لوزارة الإسـكان في مصـر قرارًا بتعـديل ضوابـط توفيق أوضاع الأراضـي ذات النشاط الزراعي، يقضـي بإلغاء الغرامات المالية المقررة في حال تحويل الاستخدام إلى النشاط العمراني، مقابل التصالح من خلال التنازل عن جزء من الأـرض لصالـح الدولـة. وينص القرار على أن تعـديل النشـاط من زراعي إلى عمراني يتطلب التنازل عن جزء من الأرض من المساحات الأعلى تميزًا، بـدلًا من دفع غرامات ماليـة، وذلك بسـبب ارتفاع تكاليف توصـيل المرافق العامـة، والتحـديات المتعلقـة بتنفيـذ شـبكات البنية التحتية. وحدد القرار التنازل عن 75% من المساحـة إذا كانت لا تتجاوز خمسة أفدِنة، و65% للمساحات من 5 حتى 20 فدانًا، و50% للأراضي التي تتجاوز 20 فدانًا.

القرار على هـذا النحو يقنن جرائم البناء على الأرض الزراعية. وبذلك يكون المؤتمن على الأراضـي الزراعية غير أمين، و"حاميها حراميها" كما يقول المثل العامي. فلأول مرة تصـنف حكومة مصـرية الأراضي الزراعية على أساس قيمتها العقارية واستخداماتها العمرانية، وتطلق عبارة "الأعلى تميزًا" على جزء منها. ولأول مرة يصدر قانون يسـمي البناء على الأراضـي الزراعية "تحويل استخدام" بدلًا من "جريمة" الاعتداء عليها كما هو منصوص عليه في الدسـتور، أو "مخالفات البناء دون ترخيص" كما كان يطلق عليه في قرارات رئيس الوزراء بشأن التصالح في بعض مخالفات البناء. يكشف القرار أيضًا عن اسـتهداف الحكومة تدمير أكبر مساحة من الأراضي الزراعية في مصر بالبناء عليها بدلًا من منع البناء من الأسـاس أو الاكتفـاء بالمساحـة المحـدودة التي بُني عليهـا دون ترخيص، حيث يطبق القرار الجديـد على مساحـات واسـعة من الأراضـي الزراعية الواقعة في مناطق غرب محافظة القاهرة، بما في ذلك مدن السادس من أكتوبر والشيخ زايد وسفنكس الجديدة في نطاق محافظة الجيزة، التي تشهد طلبًا متزايدًا في مجال التوسع العمراني ومشروعات الإسكان.

حلول للأزمة

من الحقائق التي يتغافَل عنها، أن الفلاح يضـطر إلى ارتكاب جريمة البناء على جزء من الأرض الزراعية بسـبب حرمانه الحق في تملك أراضٍ بديلـة للزراعة والبناء في الظهير الصـحراوي للمحافظات. وحتى توازن الحكومة بين حاجة الفلاحين لبناء مساكن جديدة تلبي حق أبنائهم في السـكن المنفصل عن الأسـرة وضـرورة الحفاظ على الرقعـة الزراعيـة والأمن الغـذائي، فإن الحل يبدأ بتوجيه الاسـتثمار الوهمي في الطرق والجسور إلى التنميـة الحقيقيـة بإنشاء مجتمعات زراعيـة وعمرانيـة متكاملة ومشـتملة على المرافق الصـحية والتعليمية ومصانع للمنتجات الزراعية تستوعب الشباب الخريجين وأبناء الفلاحين في هذه المجتمعات الجديدة.

كذلك فإن الحكومة مدعوة إلى مراجعة سـياساتها الإسـكانية، خصوصًا ما يتعلق بأسـعار الوحدات التي تحتكر إنشاءها الهيئة الهندسية للقوات المسـلحة، التي تقوم بالبنـاء في منـاطق غير مخطـط للاسـتفادة من إمكاناتهـا الزراعيـة، وتطرحها بأسـعار خياليـة ولا تتناسب مع القـدرات الشرائية لغالبية المواطنين، وبالتالي تحول دون إمكانية انتقال الشباب الخريجين وصغار المزارعين للسكن فيها.

تقارير

من باع ..مرسي ولا السيسي؟: الإمارات تستحوذ على 85% من إيرادات مشروع لوجستي بـ"قناة السويس" لـ50 عاما!!!

الثلاثاء 6 مايو 2025 11:00 م

تقارير

التوقيت الصيفي ..مزيد من الإرباك للمصريين بلا جدوى اقتصادية

الجمعة 25 أبريل 2025 07:00 م

مقالات متعلقة

التطهير العرقي هدف حرب الإبادة الفاشية على غزّة

هل اختار ترامب الإبادة بديلاً للتهجير؟

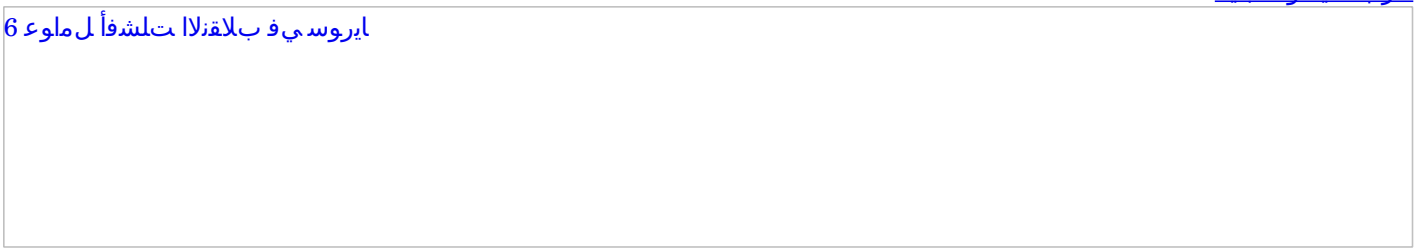

6 عوامل أفشلت الانقلاب في سوريا

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©